المراقب الاقتصادي للربع الثالث 2020: بداية التعافي ام الركود؟

رام الله، 10 آذار 2021: صدر العدد 63 من المراقب الاقتصادي الربعي الذي يغطي الأداء الاقتصادي للقطاعات الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني خلال الربع الثالث من العام 2020، الذي جاء في اعقاب الربعين الاولين للسنة اللذان اتسما بتراجعات حادة على أثر جائحة كوفيد-19. سيجد قراء المراقب في هذا العدد تغطية لجميع المؤشرات التي كانت ترصد سابقا مع تركيز أكثر على المنهج التحليلي، مع إبقاء أقسام بكامل تغطيتها (سوق العمل، المالية العامة، القطاع المالي المصرفي وغير المصرفي، وكذلك قسم المفاهيم الاقتصادية). كما في العدد السابق، يحتوي هذا العدد من المراقب على ثلاثة اقسام مستحدثة (الاقتصاد الحقيقي والبنية التحتية ذات الصلة، التنمية الاجتماعية، الإصدارات الحديثة). كذلك أضيف ملحق بعنوان "أبرز الأحداث الاقتصادية الربعية" لتوثيق السياق السياساتي والميداني للرصد الاحصائي المنهجي في الأقسام الرئيسية.

أشار مدير عام المعهد رجا الخالدي الى أهمية مواصلة إصدار المراقب الاقتصادي الذي يصدر "منذ ما يزيد عن عقدين، ومتابعته المنهجية لكافة التطورات الاقتصادية والاجتماعية المتصلة"، مشيداً بجهود "التعاون العلمي الذي تجسده مساهمة أهم ثلاث مؤسسات اقتصادية فلسطينية مع المعهد في اعداده وتوفير المعلومات الإحصائية الدورية الدقيقة التي يستند لها المراقب".

يستعرض قسم الاقتصاد الحقيقي تفاصيل نشاط القطاعات الاقتصادية المختلفة في الربع الثالث من العام 2020، وكما استعرض مؤشرات النفاذ لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين، وتطورها خلال العقد الماضي، ومقارنتها بالمؤشرات العالمية والإقليمية المشابهة، للوقوف على مدى كفاءة البنية التحتية الأساسية للإنترنت والاتصالات في فلسطين. فيما تناول قسم التنمية الاجتماعية جودة التعليم كأحد أبعاد الفقر متعدد الأبعاد في ظل التعليم عن بعد والذي تم الاعتماد عليه بسبب جائحة كورونا. بالمقابل تناول قسم الإصدارات الحديثة أبرز

المواضيع الاقتصادية الهامة المطروحة على الساحة الدولية، فلقد تطرق الى الدخل الأساسي المؤقت، وإلى آثار جائحة كوفيد-19 في المنطقة العربية.

وقد جاءت أبرز التطورات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الفلسطيني في الربع الثالث من العام 2020 على النحو التالي:

- **الناتج المحلي الإجمالي: شهد الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث 2020 بالأسعار الثابتة (2015 سنة الاساس) نمواً بمعدل 11.8٪ مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 3,506.2 مليون دولار، وجاء هذا نتيجة نمو بمعدل 13.9٪ في الضفة الغربية، وبمعدل 2.9٪ في قطاع غزة، وهو ما انعكس في زيادة حصّة الفرد من الناتج المحلي بنحو 11.1٪ (13.2٪ في الضفة الغربية، و2.2٪ في قطاع غزة) لتصل إلى 726.2 دولار (1,047.3 دولار في الضفة الغربية، و294.1 دولار في قطاع غزة).**
- **التشغيل والبطالة: ارتفع معدل البطالة في فلسطين بنحو 1.8 نقطة مئوية بين الربعين الثاني والثالث 2020 ووصل إلى 28.3٪ (18.5٪ في الضفة و48.6٪ في القطاع). بلغ متوسط الأجر اليومي في فلسطين 137.1 شيكل، موزعاً بين 121.1 للعاملين في الضفة، 59.4 للعاملين في القطاع و254.2 للعاملين في اسرائيل والمستعمرات. كما وصلت نسبة المستخدمين بأجر يقل عن الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص إلى 26.2٪ (23.3٪ بين الإناث، 26.7٪ بين الذكور).**
- **المالية العامة: انخفض صافي الإيرادات العامة والمنح بنحو 47٪ في الربع الثالث 2020 مقارنة بالربع السابق ليصل الى 1.3 مليار شيكل، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى عدم استلام الحكومة الفلسطينية لإيرادات المقاصة في هذا الربع، وإلى انخفاض المنح والمساعدات الخارجية بشكل ملحوظ بنسبة 50٪، بالمقابل ارتفعت إيرادات الجباية المحلية بنسبة 60٪، خلال نفس الفترة. من جهة أخرى، شهدت النفقات العامة ارتفاعاً بنسبة 65٪ لتبلغ حوالي 2.6 مليار شيكل (أساس نقدي). وصلت المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال هذا الربع إلى 1.5 مليار شيكل، كما ارتفع الدين العام الحكومي بنحو 12٪ مقارنة بالربع السابق ليبلغ نحو 11.9 مليار شيكل.**
- **القطاع المصرفي: ارتفعت التسهيلات الائتمانية في الربع الثالث 2020 بنحو 3٪ مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 9.9 مليار دولار، 21٪ منها للقطاع العام. كما نمت الودائع بنسبة 2٪ مقارنة بالربع**

السابق لتصل إلى 15.3 مليار دولار. وقد بلغت أرباح المصارف في هذا الربع 30.7 مليون دولار، مرتفعةً بثلاث مرات عن قيمتها في الربع السابق.

- بورصة فلسطين: بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 3.3 مليار دولار نهاية الربع الثالث 2020 منخفضةً بما نسبته 5٪ مقارنة مع الربع السابق. أغلق مؤشر القدس عند حاجز 438.1 نقطة بانخفاض قدره 7٪ مقارنة مع الربع السابق.
- التضخم والأسعار: شهد الاقتصاد الفلسطيني في الربع الثالث 2020 تضخماً سالباً (انخفاض في الأسعار) بمعدل 0.2٪ مقارنة بالربع السابق. بالتالي فإنّ القوة الشرائية تحسنت بنفس المعدل بين الربعين لمن يتلقون ويصرفون دخلهم بالشيكل. أمّا الذين يتلقون دخلهم بالدولار وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكل، فإنّ قوتهم الشرائية انخفضت بنحو 2.5٪ نتيجة انخفاض معدل صرف الدولار مقابل الشيكل. نظراً لارتباط الدينار الأردني مع الدولار بسعر صرف ثابت، فقد شهدت القوة الشرائية للدينار التطورات نفسها على عملة الدولار تقريباً.

يتوفر المراقب الاقتصادي بنسخ مطبوعة، يمكن الحصول عليها من معهد ماس، كما يتوفر، بالعربية والإنكليزية، على الصفحات الإلكترونية للشركاء الأربعة.

لتحميل الإصدار الأخير http://www.mas.ps/ar_download.php?id=9d6aay644778Y9d6aa